

دور مؤسسات التدريب ومنصات العمل الحر في تشغيل السوريين

مقدمة :

أجبرت الظروف الصعبة التي تشهدها المنطقة مئات الآلاف من اللاجئين السوريين إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على المساعدات الإنسانية المحلية والدولية، في ظل غياب برامج ذات نطاق واسع تستهض مهارات وخبرات اللاجئين وتقوم باستثمارها فيما يعود عليهم بالعائد المادي، وبالتنمية الاقتصادية للبلد الذي لجؤوا إليه. كما عانى الكثير منهم من البطالة، وقلة فرص العمل، واستغلال أرباب الأعمال لهم بدفع أقل الأجور، وغياب الأطر القانونية التي تحميهم من الاستغلال والطرده التعسفي، والحرمان من الرعاية الصحية. ورغم ذلك لم تخلو التجربة من بعض المحاولات الجادة والخجولة لتحقيق قصص نجاح تكسر الرتم السلبي السائد وتغرد خارج سرب اليأس والعوز الذي أضى سمة بارزة ملتصقة بالسوريين أفرادا كانوا أم مجموعات.

سوف تغطي هذه الورقة المحاور التالية :

- ✓ المشاكل الحقيقية التي تواجه الشباب السوري في محاولاته للحصول على عمل (سوريا - تركيا).
- ✓ تقييم للبرامج التدريبية المهنية التي تم تنفيذها من قبل المنظمات العاملة في مجال التدريب.
- ✓ دور المؤسسات السورية في رفع فاعلية برامج التدريب المهني و تحسين أثرها من خلال الضغط على المنظمات الدولية المهتمة بهذا المجال.
- ✓ فرص السوريين للعمل مع المؤسسات التركية.
- ✓ دور منصات العمل الحر والمشاريع الصغيرة في تجاوز هذا الوضع الاقتصادي المتردي.
- ✓ تجربة البوصلة في مجال التدريب ودعم المشاريع الصغيرة والدروس المستفادة



أولاً - المشاكل الحقيقية التي تواجه الشباب السوري في محاولاته للحصول على عمل (سوريا - تركيا) .

○ في بلدان اللجوء (تركيا مثلاً)

1. حاجز اللغة
2. التماس السلبي مع بعض الأتراك الذين يعتقدون أن عمل السوريين أثر على فرص عملهم
3. المخاطر المرتفعة بسبب عدم وجود استقرار في دول المنطقة بشكل عام .
4. برنامج العمل اليومي المختلف عن البرنامج السوري وثقافة العمل المختلفة
5. التأخر في تسديد المستحقات الشهرية و انكارها أحيانا
6. المنافسة غير الشريفة و غير العادلة في سوق العمل
7. عدم المساواة في الأجر بالمقارنة مع العامل المحلي (الأتراك)
8. عدم وجود التأمين الصحي و الضمانات القانونية الأخرى التي تضمن حق العامل

○ الداخل السوري

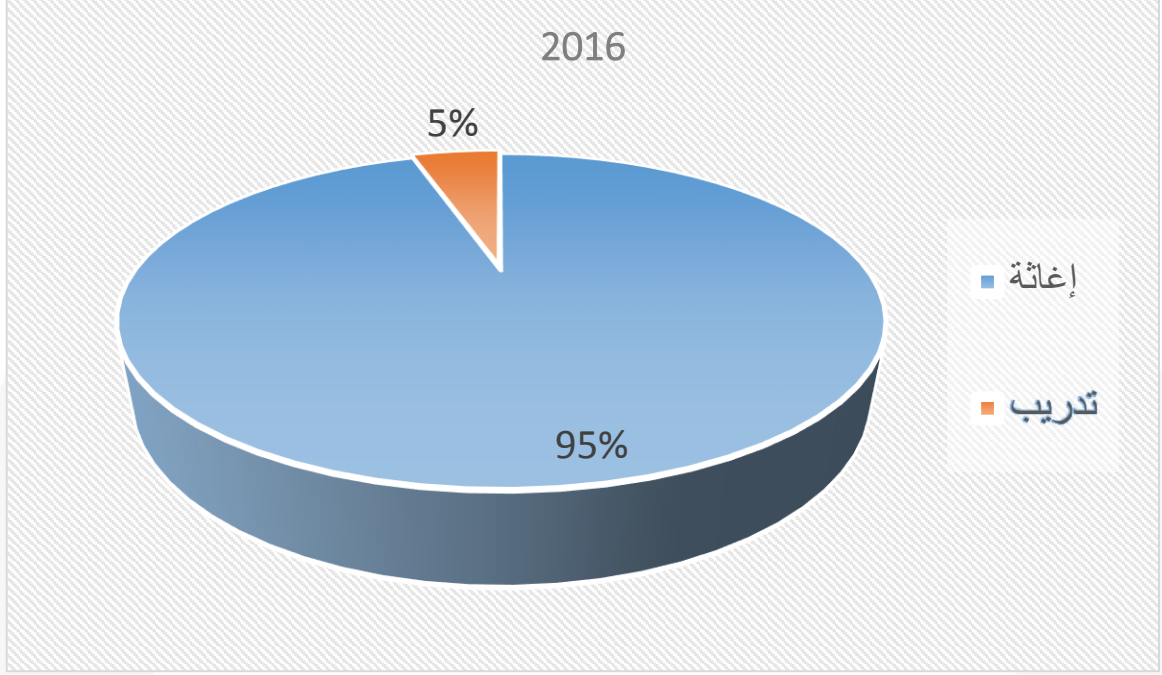
1. الوضع الأمني و العسكري غير المستقر (قصف - اقتتال - تفجيرات)
2. قلة المشاريع التي تدعم التدريب المهني و المشاريع المتناهية في الصغر
3. عدم وجود عدد كاف من مراكز التدريب المهني و المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات
4. ضعف الحراك المدني و قلة عدد المؤسسات ذات الطابع المدني مقارنة بالأعمال ذات الطابع العسكري
5. حلم الهجرة إلى بلدان اللجوء و تحسين فرص المعيشة

ثانياً - برامج التدريب المهني :

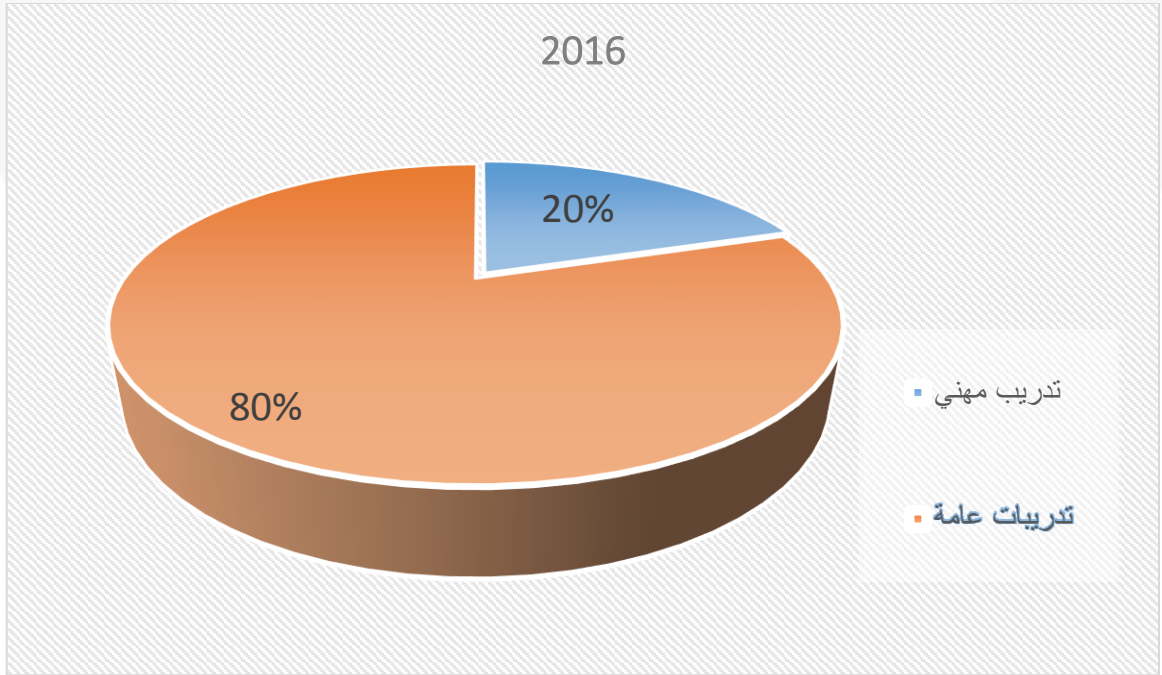
ملاحظة : الأرقام المذكورة ادناه مبنية بشكل تقريبي اعتمادا على معلومات مشاريع بعض المنظمات السورية في تركيا .



نسبة الأنشطة التدريبية و بناء القدرات في المشاريع الإغاثية

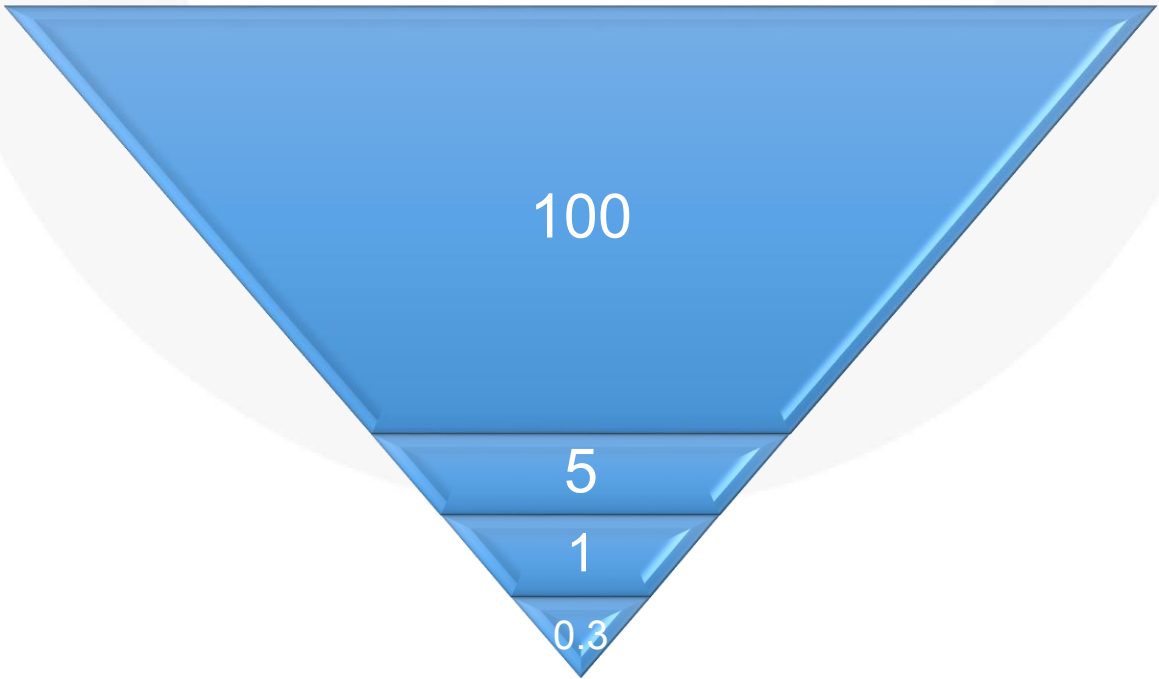
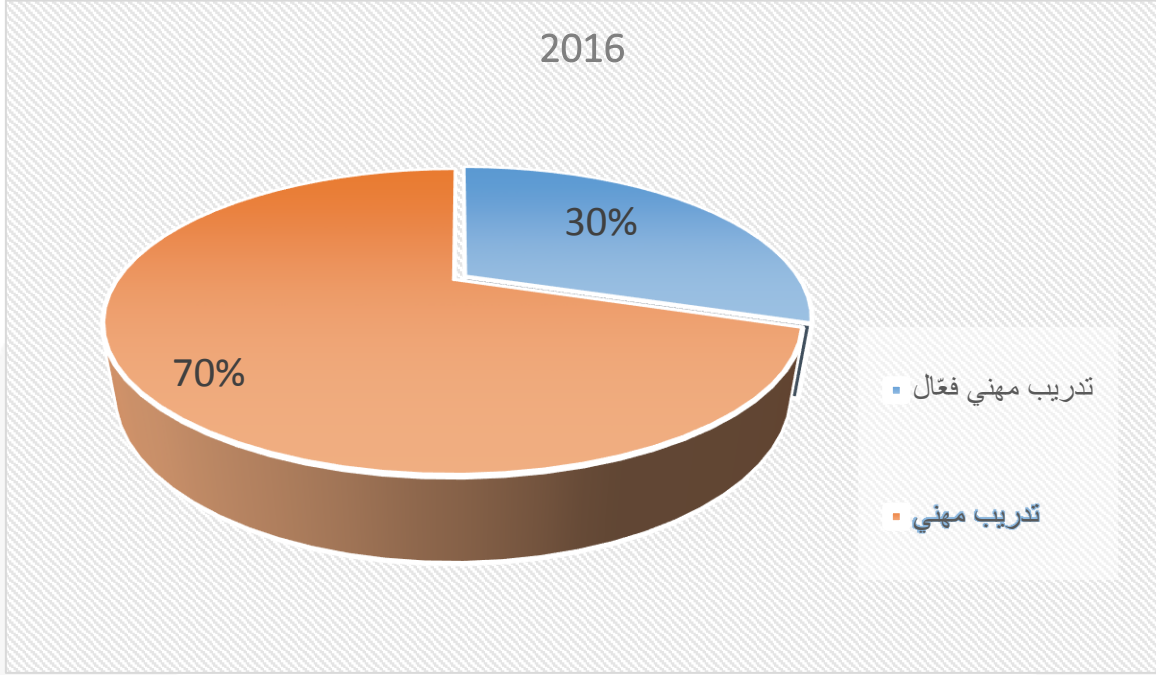


نسبة برامج التدريب المهني والبرامج التدريبية المهمة





نسبة برامج التدريب المهني والبرامج التدريبية المهمة والفعالة



لماذا 0.3 % ؟

- عدم تنفيذ مسح احتياجات تدريبية ، أو تنفيذه بشكل سيء ؟!
- تصميم للمشروع غير ملائم
- الجدول الزمني مضغوط و غير مناسب
- اختيار غير مناسب للمدربين (خاصة داخل سورية)
- اختيار غير مناسب للمتدربين
- مراقبة و تقييم ضعيفة للمشروع
- عدم وجود متابعة مابعد التدريب
- عدم وجود التدريب العملي

ثالثا- دور المؤسسات السورية في رفع فاعلية برامج التدريب المهني و تحسين أثرها

لا شك أن المؤسسات السورية العاملة في الشأن العام و القطاع الانساني لها الدور الكبير والمهم في عملية رفع فعالية البرامج التدريبية ضمن القطاع المهني رغم جميع الصعوبات التي تواجهها اليوم و يمكن لذلك أن يتجلى من خلال الأمور التالية :

- كتابة و رفع مقترحات مشاريع التدريب المهني إلى الجهات مع التركيز على الجانبين الكمي و النوعي
- التنسيق المشترك بين المؤسسات العاملة في مجال التدريب لضمان تحقيق فعالية أكبر للتدريبات والتخفيض من الهدر و التكرار
- تنفيذ المسوحات و دراسات الاحتياجات التدريبية بشكل دائم وتحديثها بشكل مستمر بحيث توفر مستندات يمكن الرجوع إليها عند طلب الجهات المانحة تقديم مقترحات مشاريع
- ممارسة المؤسسات السورية لدورها الهام في تقويم وتصحيح مقترحات المشاريع المطروحة بما يتوافق مع حاجة السوريين على الأرض و يعود بالأثر الأكبر عليهم .
- تصميم البرامج التدريبية المهنية بما يحقق المعايير المطلوبة لنجاح التدريب كزمن التدريب و جودة المادة التدريبية و مهارات و خبرات المدربين .
- دعم الجانب العملي و النشاطات المرافقة و دراسة الحالة لتكون مكون أساسي في جميع البرامج التدريبية

رابعاً - فرص السوريين للعمل في السوق التركي ..

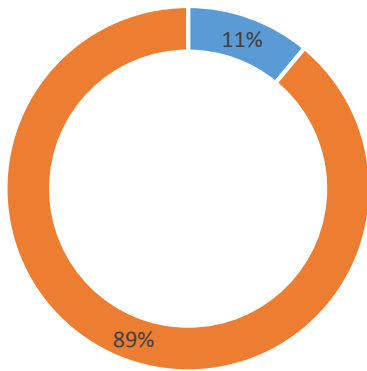
- هل هناك فرص عمل كثيرة للسوريين في سوق العمل التركي ؟
- هل العمل في المؤسسات التركية يمكن أن يكون متاح لجميع السوريين ؟
- هل يضمن العمل في القطاع التركي عيش السوريين حياة كريمة ؟
- هل يرغب الأتراك بتشغيل السوريين فعلاً ؟
- ما هو الأثر الناتج عن دخول السوريين لسوق العمل التركي سلبيًا / ايجابيًا ؟
- هل يعاني الشباب التركي من البطالة أصلاً ؟

يعتبر الشعب التركي من الشعوب المجتهدة والمجدة حيث يعمل غالب الأتراك لساعات عمل طويلة نسبياً و في ظروف عمل متوسطة إلى صعبة .. و تعتبر تركيا من الدول التي تسجل نسبة بطالة منخفضة نسبياً **9%** (قبل الثورة السورية)

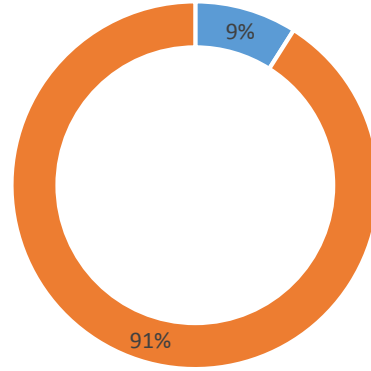
وارتفعت النسبة إلى **11%** في عام 2016 (حسب تقرير UNDP - 2017 تحسين الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين)

وتعتبر هذه النسب في معدلات البطالة مقبولة نسبياً اذا ما قورنت بنسب باقي بلدان المنطقة ولا يمكن اعتبار الوجود السوري سبب في حصول هذا الارتفاع الطفيف في نسب البطالة (رغم أن بعض الأتراك يعتبرونه كذلك) ولكنه يبقى أحد الأسباب التي تؤثر سلبياً على فرص نجاح الفرد السوري الراغب بالدخول إلى سوق العمل التركي

نسبة البطالة في تركيا 2016



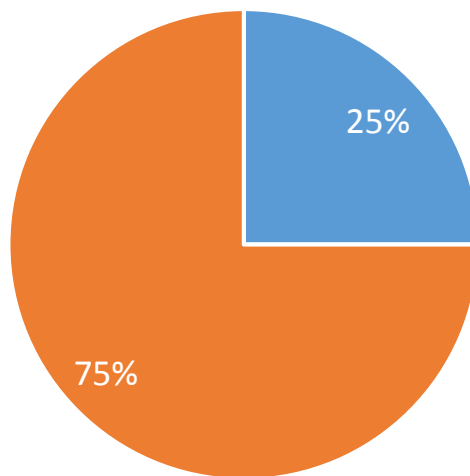
نسبة البطالة في تركيا 2010



بعض الأرقام و المعلومات المتعلقة بعمل السوريين مع الأتراك :

- تعتبر ولاية أورفا من أكثر الولايات تقبلا لعمل السوريين في القطاعات و المؤسسات التركية تليها استنبول وأنطاكية
- يوجد اقبال متوسط من قبل المؤسسات التركية الخاصة و المعامل لتشغيل السوريين رغم بعض المشاكل القانونية والأخلاقية التي حصلت
- رغم حصول عدد جيد من السوريين على فرص عمل عند الأتراك إلى أن نسبة نجاح السوري في الاستمرار في عمله عند جهة تركية لم تتجاوز 25 % .. أي أن 75 % من السوريين يتوقفون عن العمل بعد الشهر الأول أو الثاني
(احصاءات مكتب رزق)
- لانزال الكثير من القطاعات و الفعاليات الاقتصادية مغلقة و لم يصل لها السوريين لعدم العلم بها أو الاحاطة بظروف العمل الخاصة بها
- يشكل حاجز اللغة المشكلة الأكبر في نجاح السوريين في العمل مع الأتراك لما تسبب به من ضعف في التواصل
- تعتبر الاختلافات الثقافية إحدى العوامل المهمة التي تؤثر سلبا على تعزيز فرص السوريين في العمل في السوق التركي

نسبة نجاح عمل السوريين مع الأتراك



خامسا - دور منصات العمل الحر والمشاريع الصغيرة في تجاوز هذا الوضع الاقتصادي المتردي

في ظل هذه الظروف الصعبة و حالة عدم الاستقرار السائدة في المنطقة تعتبر منصات العمل الحر و المشاريع الصغيرة حلا مهما للغاية يساعد الأفراد على ايجاد فرص بديلة يمكن أن تساهم في تحسين مستواهم المعيشي "ولو نسبيا" و بالتالي تمكثهم من تجاوز حالة العجز التي أضحت مهيمنة على الكثير من السوريين في داخل سورية و في دول الجوار.

هذا و رغم قتامة المشهد بشكل عام فإنه لا يخلو من بعض قصص النجاح التي يمكن تسليط الضوء عليها ودراستها و تحليل العوامل التي ساهمت بنجاحها و بالتالي تعميمها على باق أفراد المجتمع بهدف نسخ قصص النجاح و رفع معنويات الأفراد من خلال ابراز هذه النماذج الناجحة والتي تمت من طرف أفراد يملكون مقدرات محدودة و الكثير من الأمل و العمل .

أ . منصات العمل الحر :

يعتبر العمل الحر أحد الأساليب التي أضحت أساسية و معروفة على مستوى العالم أجمع و المنطقة العربية ، و رغم أن ثقافة العمل الحر تأخرت حتى وصلت للعالم العربي إلا أن هذا المفهوم شهد قفزة مهمة في العشر سنوات الأخيرة و منها سنوات الثورة السبع و حالة عدم الاستقرار السائدة .

إلا أن الانفتاح الفكري و التطور التكنولوجي و توسع الأفق عند الفرد السوري ، كل ذلك ساهم في انتشار مفهوم العمل الحر و منصات و هذا ما شكل تيارا معقولا التحق به عدد جيد من الافراد و لكن ضمن قطاعات و اختصاصات محددة بالرغم من الايجابيات التي يمكن تحقيقها بهذا الشكل من الأعمال والتي يمكن تلخيصها كالتالي :

- ✓ المرونة المتوفرة على مستوى المكان و الزمان
- ✓ ارتقاء بحالة الثقة بالنفس و تحمل المسؤولية
- ✓ اشباع حالة الإبداع و تنمية المواهب
- ✓ زيادة الخبرة العملية وفتح مجال الاحتكاك بالخبرات العالمية
- ✓ امكانية أعلى لاختيار الأعمال الأكثر ملائمة و الأكثر جدوى
- ✓ توسيع السوق و الوصول إلى أسواق لم تكن متاحة سابقا

أهم الاختصاصات المتاحة للعمل ضمن منصات العمل الحر :

- ✓ أعمال التصميم و الدعاية و الاعلان
- ✓ الأعمال البرمجية

- ✓ بعض الأعمال الهندسية
- ✓ الترجمة و التدقيق اللغوي
- ✓ الكتابة وبناء المحتوى المعرفي

لماذا لم تحظى منصات العمل الحر بالأهتمام اللازم :

رغم اهمية الدور الذي تقوم به منصات العمل الحر إلا أنها لم تحصل على انتباه الشباب السوري كما يجب بل بقيت محصورة بفئة محدودة من السوريين للأسباب التالية :

- ✓ عدم انتشار ثقافة العمل الحر بين أغلب فئات السوريين وبقيت محصورة عند فئات ذات اختصاصات فنية أو هندسية
 - ✓ تقصير المؤسسات والجهات السورية التي تعمل في الشأن العام بالتوجيه و التعريف بهذا المجال
 - ✓ وجود بعض المشاكل والعوائق القانونية التي قد تصعب من امكانية تحصيل الأجور
 - ✓ وجود بعض المشاكل التقنية التي قد تصعب من امكانية عمل الفرد وتواصله مع عملاءه
 - ✓ حالة اليأس و الاحباط التي تسيطر على أكثر الشباب في المنطقة والتي تحد من طموحه و تقييد حركته
- ب - المشاريع الصغيرة و المتوسطة :

يرى كثير من الاقتصاديين أن تطوير المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامتها، وكذلك المشاريع المتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماماً متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة. ويأتي الاهتمام المتزايد - على الصعيدين الرسمي والأهلي - بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، يقل حجم الاستثمار فيها كثيراً بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مانسبته 75-80 % من المنشآت في العالم و تشغل مانسبته 50-60 % من القوى العاملة في العالم (حسب تقرير UNDP - 2017 تحسين الفرص الاقتصادية للاجئين السوريين)

في التجربة السورية لم تحظى المشاريع الصغيرة بالدعم المطلوب من كل الجهات المعنية و على كافة المستويات على الرغم من أنها تعتبر حاجة ملحة وحل فعال لتجاوز تردي الوضع الاقتصادي للسوريين في داخل سوريا و دور الجوار .

فلم نجد الجهات الرسمية (كالحكومة المؤقتة ومؤسساتها) تساهم في تقديم أي شكل من أشكال الدعم المتوقع لهذا القطاع سواءا على مستوى الدعم المادي أو الحشد و المناصرة أو الدعم المعرفي والتدريبي

كذلك كان وضع مؤسسات المجتمع المدني السورية التي بقيت عالقة بفخ المشاريع الاغاثية التي تسد الحاجات الآتية و تهم الجانبة الاستراتيجية من خلال تركيزها على توزيع السمك على السوريين من أن تعلمهم الصيد !!

أما المنظمات الدولية فلم تولي هذا القطاع أي اهتمام و لم تحظى المشاريع من هذا النوع إلا بمساحة محدودة جدا جدا من حجم المشاريع الاجمالية (حسب المعلومات المتاحة لدينا) لم يتم تنفيذ مشاريع لدعم المشاريع الصغيرة إلا في عام 2016 واقتصرت على مشروعين فقط كانا في الداخل السوري وصل عدد المستفيدين منهما إلى حوالي 250 مستفيد .

فيما لم يسجل في تركيا أي مشروع حقيقي ضمن هذا القطاع باستثناء مبادرات فردية محدودة ومتواضعة كان المستفيدين منها عددهم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة !!؟

تجربة تستحق الدراسة والمراجعة :

تعتبر مدينة شانغهاي الصينية مهد صناعة الرسوم المتحركة في الصين والتي تشهد هذه الأيام عصرا ذهبيا يتمثل في تحقيق المدينة انتاج رقم ضخم جدا من الانتاج سنويا حيث حققت القيمة الانتاجية لصناعة الرسوم المتحركة في الصين ما يقدر بـ 60 مليار يوان (9.5 مليار دولار أمريكي) خلال عام 2011 وتم تصدير 200 ألف دقيقة من الرسوم المتحركة .

ويعتبر هذا التطور طفرة غير مسبوقة في قطاع الرسوم المتحركة يعزيه معظم الخبراء في ميدان الرسوم المتحركة إلى الدعم الذي قدمته الحكومة الصينية لهذا الصناعة و الشباب الموهوب الراغب بالعمل في هذا المجال

ففي مطلع العام 2000 تم تأسيس مدينة تحوي مكاتب و معدات تقنية مطلوبة في عملية انتاج الرسوم المتحركة وتم تقديم هذه المكاتب إلى المجموعات الشابة الراغبة في تأسيس مشاريعها الصغيرة ضمن هذا القطاع .. كان المطلوب من كل مجموعة أن تقدم منتج في نهاية السنة يتم استخدامه في اعلانات تجارية من دون أن يتم تحميل المجموعات أي تكاليف أو أعباء أخرى و كانت النتيجة ولادة العشرات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي مالبست أن تحولت إلى شركات كبيرة تنافس عملاقة صناعة الرسوم المتحركة في أمريكا و باقي دول العالم .

سادسا - تجربة البوصلة في مجال التدريب المهني ودعم المشاريع الصغيرة والدروس المستفادة

لا يمكن بشكل من الأشكال أن نعتبر ماقدمناه في البوصلة كواحدة من منظمات المجتمع المدني السوري كافٍ لسد الحاجات الكثيرة ضمن هذا القطاع ولكن كان من المفيد الإشارة لبعض المشاريع التدريبية التي كانت تصب في هذا الاتجاه والتي حققت نتائج متوسطة يمكن أن يتم مضاعفتها و تعظيم أثرها في حال تم مشاركة الدروس المستفادة منها مع باقي المؤسسات السورية

أهم المشاريع المنفذة:

- ✓ مشروع قروض دعم المشاريع الصغيرة
 - مكان التنفيذ: سوريا- ريف حلب
 - عدد المستفيدين: 180
 - طبيعة المشروع: تدريب على ريادة الأعمال و منح قروض
- ✓ مشروع التدريب المهني بالشراكة مع مؤسسة احسان
 - مكان التنفيذ: سوريا- ريف حلب
 - عدد المستفيدين: 150
 - طبيعة المشروع: تدريب مهني طويل الأمد (4 شهور) في مجال التمريض والاسعاف الأولي
- ✓ تدريب المهارات الإدارية:
 - مكان التنفيذ: تركيا – غازي عنتاب
 - عدد المستفيدين: 60
 - طبيعة المشروع: تدريب على تطوير المهارات الإدارية للسوريين للعمل مع المنظمات الانسانية (80 ساعة)
- ✓ التعرف على سوق العمل التركي:
 - مكان التنفيذ: تركيا – أورفا
 - عدد المستفيدين: 200
 - طبيعة المشروع: تدريب على التعرف على سوق العمل التركي و الثقافة السائدة فيه

أهم الدروس المستفادة :

- ✓ ضرورة تصميم البرنامج التدريبي بما يتناسب مع احتياجات المستفيدين وليس ما يطلبه الداعم
- ✓ أهمية الفترة الزمنية التي يمتد خلالها التدريب (عدد الساعات الكثير لا يكفي إن كان محصور خلال شهر أو أقل (مثلا) ف 80 ساعة موزعة على 3 شهور فعالة أكثر من 100 ساعة خلال شهر
- ✓ أهمية معايير الانتقاء للمستفيدين و عدم اختيار أفراد مهتمين ببعض المزايا المتوفرة خلال التدريب كالبدايات وخلافه
- ✓ أهمية تغطية الجانب العملي خلال التدريبات و عدم الاقتصار على الجوانب النظرية فقط
- ✓ أهمية انتقاء المدربين الجيدين و الذين يحققون ثنائية الخبرة و المعرفة بمسوى ممتاز
- ✓ أهمية التنسيق بين المؤسسات السورية المهتمة بهذا المجال و الاستفادة من التجارب و نقاط القوة المتوفرة
- ✓ تصميم البرامج التدريبية بالحد الأدنى من البدلات و الامتيازات منعا للتویش على مقصد التدريب

والله الموفق

2017/08/05